

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قسا احدكم  
 فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة ولان الحديث بنا  
 الصلاة لتقويت شرطها ولا فرق بين الابتداء والقيام  
 في لزوم اشتراط الطهارة والمشي والاختلاف فيفسد بها  
 ايضا فصار كالحدث ولنا ما تقدم من نواقض الوضوء  
 من حديث عائشة قال عليه السلام من اصابه في او  
 رعاف او قلس او مذي فليصرف فليتوضأ ثم  
 ليبن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه  
 والدارقطني ثم ليبن على صلاته ما لم يتكلم وصححه  
 ارساله واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوفا على ابن عمر  
 وعمر وعلي وابن عمر وسلمان الفارسي ومن التابعين  
 عن علي بن طاووس وسالم بن عبدالله وسعيد بن  
 جبير والشعبي والنخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن  
 المسيب وكوفيهم قدوة علي ان صحته ارسال الحديث  
 حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن  
 الأئمة وحينئذ فيجعل ذلك الحديث على العدم عمل  
 القياس المذكور ولكن الاستيناف افضل في حقه  
 اجرا والفضيلة للجماعة وعلي هذا فلوامكنها الايتنا  
 جماعة اخرى فهو افضل في حقه ايضا ثم المنفرد  
 انشأتمها في مكان وضوءه ان امكن او قرصا  
 اليه ان لم يمكن تحترزا عن زيادة المشي ان شاء  
 رجع الى مصلاه ليؤدي صلاته في مكان واحد و  
 المقتضى يمود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه  
 ولو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه  
 يمنع صحته الاقتداء وان كان امامه قد فرغ يتخير

كالمنفرد

كالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدي لانه يصير من  
 جملة المصدين فانه يستخلف غيره اذا سبغ الوضوء  
 ويصير هو مقتديا به ثم استخلفا الامام غيره اذا  
 سبقه الحدث جائزا جاعلا قدر روي الاثر عن  
 ابن عباس قال خرج علينا عمر صلاة الظهر فلما دخل  
 في الصلاة اخذ بيدي رجل كان يصلي عن يمينه ثم رجع  
 يخرق الصفوف فلما صلينا اذا نحن بعمر يصلي خلف  
 سارية فلما قضا الصلاة قال لما دخلت في الصلاة  
 وكبرت رايت شيئا فلمست بيدي فوجدت بلية ثم  
 جواز البناء مقيد بامور منها ان ينصرف على قوره  
 فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت  
 الا اذا حدث بالنوم مكث زمانا ثم انسه لان فساد  
 بالكت لوجود اداء جزئها مع الحدث والتايم حال  
 نومه غير مؤد خيرا ولذا لو قرأها هيا او اتيا تقصد  
 على الصحيح لادائه دكتا مع الحدث والمشي وقيل  
 انما تقصد القراءة ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس  
 والذكر لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء  
 ولو احدث ركعتا فرجع مسجعا لا يبي لان الرفع  
 محتاج اليه للانصراف محذور لا يمنع فلما اقتصرت  
 به التسمية ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث  
 في سجدة فرجع مكثرا ناويا للتمامة او لم ينوي شيئا  
 فسدت لان نوى الانصراف ومنها ان يكون الحدث  
 سماويا فلا يبي لقهرته وكذا الشجرة وعضه ولو منه  
 لنفسه ولا اجابة نجاسة مانعة من غير سبب حدث  
 خلا فلا يجي يوسف فان كانت من حدثه بني اتفاقا

حكم الصلاة المقتدي به

ها